من نهايتي امتداده العرضي يمين ومايلي الاصغ منهما يسار ومايلي البطن من نهايتي الامتداد
العمقي قدام ومايلي الظهر منهما خلف اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شئ خارج
عنهما ولهذا لا يتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان
حالتي الانتصاب والانعكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي
راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانعكاس كما يمشي الانسان على الوضع الطبيعي
لان يتقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها كذلك
بالجهات ليس باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها
عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت منها اضافة الى شئ ندرة فصارت بها جهة
والى مقابل ذلك الشئ اذن فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا يتبدل تبدل
تلك الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر منها كونها واقعا فيما يلي
اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار واما بوجه فوق
او تحت اعتبر منها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا وكذا
يتقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين واذ قد عرفت المقدمات

Copyright © King Saud University